السلبية في مواجهة لوبي الفساد والمصالح، بهدف كسرهما وجعلهم عبرة لكل الشرفاء في ذلك التوقيت وتشويه صورتهما. ويمكن إثبات هذه المعلومات بشأن هذا "التحالف القذر" من خلال تحريات أمنية ورقابية لرصد ما يسميه علم الإدارة بإسم "التنظيم غير الرسمي / التنظيم الموازي" داخل أماكن العمل بالوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية، والذي يتسبب وجوده في تدمير مقدرات مؤسسات الدولة ومحاربة الشرفاء والمتميزين ونشر الفساد ومحاربة التطوير والإبداع والتميز وقتل روح الولاء والحرص علي المصلحة العليا للبلاد. ومن الناحية القانونية يعتبر هذا التنظيم غير الرسمي بمثابة "تنظيم سري نشأ على خلاف القانون" او تشكيل عصابي، وهو ما يتم تكييفه قانوناً بمثابة "جريمة أمن دولة"

- **فخ عرض المذكرة على الطاعن :**

تشير الشواهد إلي أن عرض المذكرة علي الطاعن لإعتماها، ربما يكون ذلك جزء من عملية ممنهجة لتوريط الطاعن في مصيدة القضية محل المحاكمة، أي أنها كانت بمثابة فخ منصوب بعناية بإتفاق جنائي بسيناريو محكم لإتهام الطاعن وزميله المتوفي وهو ما درجت عليه التربيطات الموجودة داخل كافة قطاعات الدولة والمجتمع من تكتل أصحاب المصالح واللوبي أو التنظيم غير الرسمي وإتفاقهم علي الشرفاء المستقلين (الذين يغردون خارج السرب بتعبيرالمنتسبين إلي ذلك اللوبي) لتوريطهم في أي شبهة مفبركة وقلب الطاولة عليهم ومن ثم التخلص منهم وإبعادهم عن أي موقع قيادي يؤثر علي مصالح خلايا ذلك اللوبي او الشلة (أو التنظيم غير الرسمي بالتعبير المعتمد في علم الإدارة والذي يصف ظاهرة التنظيم الموازي للتنظيم الرسمي للمؤسسات والهيئات العامة)

- **تصيد الأخطاء المصطنعة :**

قام التكتل المناهض للطاعن وزميله المتوفي (المحال الأول) بإستغلال ما يتميزان به (كغيرهم من الشرفاء عموماً) من ثقة متناهية في النفس وجرأة في إتخاذ القرار وسرعة في الحسم، وهي الصفات التي تجعل الإيقاع بالشرفاء أسهل بكثير من الإيقاع بالفاسدين والمفسدين الذين يتميزون بالحذر الشديد ولايميلون إلي التوقيع علي أوراق أو مستندات، خاصة إذا كانت تلك الأوراق متعلقة بجزء من فخ منصوب للشرفاء،، وهو ما سهل علي التكتل المناهض لهما في فبركة وتصيد الأخطاء المصطنعة للإيقاع بهما

- **الإنتقام من الطاعن بالسعي إلي تعطيل ترقيات الطاعن بالبلاغ الكيدي والسعي لإطالة أمد التقاضي**

"الطبيعة الكيدية" للبلاغ محل المحاكمة له جانب آخر وهو المراهنة علي إحتمالية أن يطول أمد التقاضي بكل درجاته (لسبب أو لآخر) مما يعطل ترقية الطاعن وتعطيل مستقبله وعدم وصوله (وعدم وصول أي شريف متمرد علي سلطان بطانة السوء التي تسيطر علي كافة المجالات والأوساط المختلفة في مصر)،، وذلك إستناداً إلي المادة الواردة في قانون الخدمة المدنية والتي تحظر ترقية المحالين إلي المحكمة التأديبية وهي مادة تعتريها "شبهة عدم الدستورية" لمخالفتها لمبدأ فقهي معروف مفاده : "المتهم بريء حتي تثبت إدانته". وهذا التعطيل يحقق غرض مقدم البلاغ الكيدي (والمتحالفين معه في السر، ومن يحرك الخيوط من بعيد من الرؤوس البينية المحركة للأحداث عن بعد وفقاً لسيناريوهات معدة بعناية والذي تجيده بطانة السوء التي تتحكم في مفاصل كافة مؤسسات الدولة والمجتمع في الخفاء، (مثلما رسم أسلافهم سيناريو خبيث للتخلص من اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية، وهو ما يحدث مع كثير من الشرفاء بكافة مستوياتهم، بداية من أصغر موظف شريف وحتي مستوي وزير شريف).

- **إستهداف المحالين للمحاكمة دون غيرهم من المشتركين في ملف الشركة :**

لم يتطرق البلاغ الكيدي إلي إتهام أي من المرؤوسين المشتركين في هذه الوقائع محل المحاكمة، بل تم الإكتفاء بإتهام الطاعن ورئيسه المباشر (المتوفي إلي رحمة الله) وهو ما يثير الشك في أن الهدف من البلاغ الكيدي هو الإيقاع بهما والإضرار العمدي بمستقبلهما الوظيفي وسمعتهما الشخصية وتعطيل ترقياتهما وإرهابهما حتي لا يستمرون في أي سياسات تطوير أو تطهير او محاربة للفساد بأي صورة من الصور.

- **إشاعة مكذوبة بعد صدور الحكم المطعون فيه:**

ومن الجدير بالذكر أن لوبي المصالح (داخل قطاع البيئة) الذي يستهدف الطاعن قام بنشر إشاعة مغلوطة داخل الوزارة بعد صدور الحكم المطعون فيه داخل الوزارة زاعمين أن الحكم يتضمن إدانه تمس للشاكي (مستغلين جهل الناس بالقانون وبطبيعة الحكم الذي لابعدو أن يكون مجرد خصم محدود قدره عشرة أيام من الراتب وذلك لشبهة إهمال بنفيه الطاعن بموجب ما ورد في هذه المذكرة. ومن ثم فإن الحكم لا يمس الذمة المالية ولا ينطوي علي اي ذنب مخل بالشرف وتختص بها النيابة العامة ومحكمة الجنايات)، حيث توهمت العصابة المستترة (التنظيم غير الرسمي داخل قطاع البيئة) أنهم بذلك يجعلون الطاعن عبرة لكل الشرفاء (وهو مالم يحدث ولن يحدث)، وسيظل الطاعن يحارب الفساد والتشكيلات العصابية والتربيطات ولوبيات المصالح بمنتهي البسالة بالتعاون مع الرقابة الإدارية وبعض البرلمانيين وبعض الشخصيات العامة وكافة الأجهزة المعنية لمواجهة الفساد رغم كل ما يتسموا به من جبروت وتضامن بين خلايا الفساد داخل القطاعات المختلفة في المجتمع، كما حاول بعض المتعاونين معهم بأساليبهم العصابية والخداعية والتضليلية إعاقة الشاكي عن

مراجعة محرم عبد الحميد احمد

المضي قدماً في طريق الطعن علي الحكم متوهمين حتي يتم تثبيت الإشاعة المكذوبة التي روجوا لها. ولكن الطاعن أثبت كعادته بسالة في مواجهة عصابة البيئة والتنظيم غير الرسمي داخل المؤسسة، وتغلب علي كل محاولات التعطيلوالإعاقة والتشويش والإلهاء (داخل وخارج مقر العمل) وتقدم بهذا الطعنالمعروض علي عدالتكم.

- **تصعيد ضد الطاعن منذ 2016 بسبب دوره في مكافحة الفساد**

بناء علي ماسبق، حدث تصعيد ضد الطاعن بداية من 2016 يتمثل في إستهداف منظم وممنهج من جانب ما يمكن إعتباره بمثابة "تنظيم سري" متكامل (شبكة سرية متكاملة) لحماية الفساد والمفسدين ويستهدف الأبرياء والمصلحين ومن من يخرج عن منظمتهم (كبيرا وصغيرا) ويعمل علي إفسادهم ومحاصرتهم ووقف مرقياتهم وتحيتهم (علي غرار ماحدث من تآمر علي اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية الأسبق لقيامه بمحاربة الفساد وتجارة المخدرات ... إلخ)، علي النحو الموضح تفصيلاً في مواضع مختلفة في هذه المذكرة.

وتأسيساً علي ماتقدم من دفوع بشأن المخالفة الثانية المنسوبة إلي "م. حسام محرم عبد الحميد أحمد" فإننا نري أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً لروح ونصوص القانون نظرألبراءة الطاعن (المحال الثاني) مما هو منسوب إليه من إتهامات بصدد البلاغ الكيدي المقدم من "الشاكي / أحمد أمير عبد المنعم"، إستناداً علي ماهو مبين أعلاه من دفوع وحيثيات بصدد تلك المخالفة. وفي ضوء التقرير المرفق بشأن خلفيات الصراع مع شبكات الفساد والجريمة المنظمة والتنظيم غير الرسمي.

طلبات الطاعن

وبناء علي ماتقدم يلتمس الطاعن من عدالة المحكمة الموقرة الحكم بما يلي :

- أولاً : قبول الطعن شكلاً
- ثانياً : وفى الموضوع بالقضاء بالآتي :
  - إلغاء الحكم المطعون فيه في القضية رقم 369 لسنة 63 ق الصادر بتاريخ 26 / 4 / 2022،والقضاء ببراءة الطاعن كلية من الإتهامات المنسوبة إليه في تقرير الإتهام الصادر عن النيابة الإدارية بناء علي البلاغ الكيدي المقدم من / أحمد أمير عبد المنعم متولي -أخصائي شئون قانوني - وزارة البيئة" نظراً لما شاب البلاغ من نزعة إنتقام وتربص شخصي بناء علي الحيثيات الموضحة في البلاغ ومرفقاته،،
  - محو الجزاء من ملف خدمة الطاعن، وإلغاء ماترتب عليه من آثار
  - إسترداد ماتم خصمه من الراتب بموجب الحكم المطعون فيه

مرفق :تقرير تفصيلي أعده الطاعن يوضح الخلفيات الأعمق للبلاغ الكيدي ويوضح ماتعرض له من إستهداف (وصل إلي حد أكثر من محاولات إغتيال وإيذاء بدني وصحي ومالي ووظيفي وأسري)
كما سيتم لاحقاً تقديم مذكرات ومستندات أخري (لاحقاً أثناء نظر الطعن) لتوضيح مزيد من الأبعاد والتفاصيل

وتفضلوا عدالتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،

مقدمه لسيادتكم
المحامي / باجي عبد الوهاب باجي يوسف

وكيلاً عن : المهندس / حسام محرم عبد الحميد أحمد
المستشار الأسبق لوزير البيئة - ومدير عام التفتيش البيئي سابقا بوزارة البيئة
يونيو 2022

"مرفق"
تقرير تفصيلي أعده الطاعن يوضح الخلفيات الأعمق للبلاغ الكيدي
(ويوضح ماتعرض له من إستهداف منظم من جانب تنظيم سري (مكلف بحماية الفساد والمفسدين)، وذلك في إطار جريمة منظمة تمتد بعض خيوطها إلي خارج مصر في إطار جريمة منظمة دولية)
وقد وصل إلي حد التعرض لعدة محاولات للشروع في إغتيال وإيذاء بدني وصحي ومالي ووظيفي وأسري

نتقدم لعدالة المحكمة بهذا التقرير التفصيلي الذي اعده الطاعن، حيث يوضح التقرير الأبعاد الأشمل لإستهداف الطاعن وغيره من شرفاء الجهاز الإداري والمجتمع من جانب مايمكن إعتباره شبكة من التنظيمات السرية التي تحمي "الفساد والجريمة المنظمة والمصالح غير المشروعة"(وذلك من واقع معايشته للملابسات ولعلاقات العمل والعلاقات الإنسانية في مكان العمل وخارجه في الأوساط البيئية وهو ما يعد خلفيات لا يمكن تجاهلها). ونرجو من عدالة المحكمة الإطلاع عليها حتي تتشكل لديها عقيدة بشأن كيدية البلاغ المقدم وما ينطوي عليه من شبهة تصيد الأخطاء ونصب الفخاخ بهدف الإيقاع بالشاكي وتدمير مستقبله الوظيفي والمهني والإجتماعي. ويتضمن التقرير العناصر الآتية :

- مقدمة عامة
- أهم مظاهر الفساد البيئي (والتي تسبب إستهداف الكثير من الأبرياء في مجال البيئة والمجالات ذات الصلة)
- دور الطاعن في مجال محاربة الفساد والجريمة المنظمة في مجال البيئة (وهو الدور الذي كان سبباً في إستهدافه من جانب التنظيم السري الذي يحمي الفساد والمفسدين)
- وصف لمظاهر إستهداف الطاعن من جانب شبكة الفساد (وصل إلي حد محاولة التصفية الجسدية، وإستهدافه في محيط السكن والعمل وفي كافة دوائر مصالحه وتحركاته ونشاطاته)
- وصف عام لأساليب التنظيمات السرية التي تضم المرتزقة (الذين يتولون حماية الفساد والمفسدين والجريمة المنظمة، وتكتيكات إستهداف الشرفاء والأبرياء في كافة قطاعات الدولة والمجتمع (ومنهم الطاعن)

مقدمة عامة

- **الإطار العام لإستهداف شرفاء الدولة والمجتمع من جانب شبكات الفساد والجريمة المنظمة :**
في البداية نود أن نقوم بتذكير عدالة المحكمة الموقرة بالواقعة التاريخية الشهيرة وهي :"واقعة التآمر علي اللواء أحمد رشدي (وزير الداخلية الأسبق المحترم)" من جانب التنظيم السري الذي يحمي شبكات الفساد والمخدرات وبعض القيادات السياسية والحكومية في توقيت الواقعة وقتها في عام 1986، وهذا ما يقصده الطاعن من وجود "تنظيم سري" يحمي المفسدين والفساد والجريمة المنظمة وأصحاب المصالح غير المشروعة، مع الوضع في الإعتبار أنه قد حدث تضخم كبير فيهذه الشبكات (وكذلك تضخم وتوحش في التنظيم السري الذي يحميها)، وأصبح لهم خلاياه عنقودية متمكنة من مفاصل كافة القطاعات والوزارات (أو مايسمي التنظيم غير الرسمي في وزارة وقطاع ومجال) حيث تستخدم عصابات الفساد والجريمة المنظمة خلاياها ورجالها ومرتزقتها داخل كافة الأوساط والقطاعات والمؤسسات لإعاقة الإصلاح ولمحاصرة كل شريف ومصلح (بداية من مستوي الوزراء المصلحين مثل اللواء / أحمد رشدي ومن علي شاكلته من الوزراء والمسئولين الشرفاء، وحتي مستوي صغار الموظفين الشرفاء، مروراً بكافة المستويات التنظيمية في جهاز الدولة).

- **إشتباه في إختراق أجنبي لهذه الشبكة القذرة :**
تشير الشواهد إلي أن هذا التنظيم السري مخترق من جهات خارجية (غالباً جهاز الموساد علي الأقل، بجانب آخرين) فيما يشبه طابور خامس يخرب البلاد لصالح الكيان الصهيوني حتي وإن كان المنتسبين إلي هذه الشبكات لا يعلمون أنهم جزء من طابور خامس صهيوني يخترق الشبكات الإجتماعية والإقتصادية والجهاز الإداري للدولة،

أهم مظاهر "الفساد والجريمة المنظمة والمصالح غير المشروعة" في قطاعات البيئة منذ عقود

((والتي يشتبه في أنها سبباً في تعرض الطاعن لإستهداف من تنظيم سري يحمي الفساد والمفسدين))

توجد العديد من مظاهر الفساد المنظم (أو الجريمة المنظمة) في قطاعات البيئة المختلفة والتي تتسبب في إستهداف عدد من الشرفاء (من كبار وصغار الموظفين) وقد تناول الطاعن موجزاً بأهم "مظاهر الفساد البيئي" في مقال قصير بعنوان : مافيا

الفساد البيني في عهد الحكومات السابقة، والتنظيم السري الذي يحمي مافيا الفساد منذ الثمانينات – مرفق المقال) مع الوضع في الإعتبار أن بعض مظاهر الفساد المذكورة ما يزال مستمر، وبعضها موجود بدرجة اقل قليلاً أو كثيراً بسبب جهود البعض (ومنهم الطاعن) لكشف هذه الفساد والجريمة المنظمة أمام الأجهزة الرقابية والأمنية،،وربما يكون بعضها في طريقه للتضاؤل. ويمكن أن نوجز أهم مظاهر الفساد والجريمة المنظمة في قطاعات البيئة خلال العقود الماضية علي النحو التالي :

- تهريب النفايات النووية والخطرة : توجد مافيا دولية محلية لتهريب النفايات النووية والمخلفات الخطرة من الخارج إلي داخل مصر، ودفنها في مصر (موضح في المرفقات)
- سرقة المحميات الطبيعية : توجد عصابات دولية محلية بعضها مسلح لسرقة بعض ثروات المحميات الطبيعية (مرفق تحقيق صحفي منشور منذ عدة سنوات بعنوان : محميات مصر الجنة المسروقة)
- المشروعات البيئية : توجد شبهات فساد في إدارة بعض المشروعات البيئية الممولة من جهات مانحة منذ الثمانينات،
- المطامع في الأراضي المميزةفي المحميات الطبيعية : توجد مطامع داخلية وخارجية ومحاولات لتمرير مزيد من عمليات إستيلاء مقنن علي بعض الأراضي المميزة الواقعة في حدود بعض المحميات الطبيعية والتي يتوقع أن تكون أسعارها عالية بحكم قربها من كتل سكنية (علي غرار ما حدث مع بعض أراضي الغابة المتحجرة وبعض أراضي محمية وادي دجلة)، وهناك مصالح تدفع في هذا الإتجاه، وتعمل علي إيذاء من يعترض هذا الطريق أو يحاول كشف هذه المصالح،
- إفساد سوق الإستشارات والخدمات البيئية : توجد مجموعات أو تربيطات غير معلنة للسيطرة علي سوق الإستشارات والخدمات البيئية، مما أدي إلي التأثير السلبي علي"الإستشاريين الجادين الأكفاء" لصالح زيادة نفوذ غير الجادين وغير الأكفاء وغير المؤهلين، مما يؤدي إلي ضغوط من هذه التربيطات والشلل لمحاصرة الكوادر البيئية التي تخرج عن سلطانهم (ومنهم الطاعن) حتي لا يجد أي عمل أو أي مصدر دخل، ويهددون أو يضرون بمصالح أي شركة أو كيان بيئي يوفر له عمل للكسب المشروع، وذلك في إطار عملية أشمل كنوع من الحصار المالي لتركيع المستهدف وإجباره علي الدخول في زمرة التنظيم غير الرسمي، بسبب خوف الشركات والمكاتب الإستشارية من عرقلة مصالحهم بإيعاز من هذه التربيطات،
- سوق إستيراد"الفحم الحجري" المستخدم كوقود ملوث للبيئة، والذي تم تمرير إستيراده خلال السنوات الماضية
- أوجه فساد مالي وإداري صغيرة داخل قطاع البيئة (وهي أصغر مظاهر الفساد،، ولكن كبار اللصوص في كل المجالات يستخدمون هذه العناصر المتورطة في هذا الفساد الصغير لتحقيق مصالحهم وتكوين ما يسمي "التنظيم غير الرسمي" لتحريكهم ضد أي موظف كصغير أو موظف كبير (ولو بدرجة وزير) حتي يمكن إعاقة أي إصلاح أو إضرار بمصالح شبكات المصالح والفساد والجريمة المنظمة (مثل لواء / أحمد رشدي وزير الداخلية الأسبق المحترم وغيره كثيرين). ويبدأ الفساد في المؤسسات بشكل فردي، ثم يكبر ويصبح جماعي في صورة تربيطات صغيرة، ثم يتضخم ويصبح تكتل كبير منظم ومترابط وهو ما يسمي في علم الإدارة بإسم : "التنظيم غير الرسمي" والذي يتشكل بدعم وتحريض مما يمكن إعتباره شبكة متكاملة للفساد والجريمة المنظمة والتي تحرص علي ان يكون لها خلايا داخل كافة القطاعات، يكون من بين مهامها محاصرة الشرفاء وإفشالهم والضغط عليهم وإفسادهم إن أمكن، أو تحجيمهم أو إغتيالهم معنوياً أو جسدياً.
- إلي جانب التنظيم السري الذ يحمي الفساد والمفسدين والذي تمت الإشارة إليه تفصيلاً في مواضع مختلفة من هذه المذكرة.

دور الطاعن في مجال محاربة الفساد والجريمة المنظمة في مجال البيئة

(وهو الدور الذي كان سبباً في إستهدافه من جانب التنظيم السري الذي يحمي الفساد والمفسدين)

- الطاعن له دور كبير "دور الطاعن في مكافحة الفساد في قطاع البيئة وعلي المستوي الوطني عامة، والتي جعلته مستهدفاً بشكل خطير مما يمكن إعتباره شبكات الفساد والمصالح والجريمة المنظمة، سواء كانت شبكات صغيرة داخل مكان العمل أو شبكات أكبر تستخدم الشبكات الصغيرة وتستدرجها لإستهداف الشرفاء والأبرياء ونصب الفخاخ لهم ومحاصرتهم وتشويه صورتهم ومحاربتهم لإلهائهم عن فساد كبار اللصوص عملاً بمبدأ "فرق تسد"،،

حسام محرم عبد الحميد احمد

- الطاعن ساهم في كشف قضية فساد دولية عابرة للحدود فريدة من نوعها في 2018 وهي ضبط السلطات الإيطالية حاوية دبلوماسية محملة بحوالي 23 ألف قطعة أثرية مهربة من مصر، وذلك بعد أسابيع قليلة (أقل من شهرين تقريباً) من حوار أجرته جريدة الصباح مع الطاعن في أبريل 2018 وكان بعنوان "تهريب ثروات مصر في حقائب دبلوماسية"،،

- ساهم الطاعن في مقاومة الفساد والظلم خلال فترة عمله في "التفتيش البيني" خلال الفترة (2000 – 2014) وبالأخص خلال فترة ولاية السيد / عاطف أمين يعقوب (الشهير باسم : عاطف يعقوب) الذي تولي الإشراف علي التفتيش البيني (خلال الفترة 2003 – 2010)، ويمكن الرجوع إلي الجهات الرقابية والأمنية لإجراء التحريات عن مجريات الأمور خلال هذه الفترة

- ويجدر التنويه إلي قيام الطاعن بتقديم العديد من البلاغات الرسمية الورقية والإلكترونية للعديد من الجهات السياسية والرقابية والأمنية، فضلاً عن عشرات الإفادات غير الرسمية المقدمة إلي العشرات من الجهات الرسمية والشخصيات المسئولة والإعلاميين والشخصيات العامة القريبة من ملفات الفساد والجريمة المنظمة" من بينها الجهات الآتية : "رئاسة الجمهورية، هيئة الرقابة الإدارية، قسم شرطة التجمع الأول .. ومن ثم نيابة التجمع الأول في القاهرة الجديدة، وزارة الداخلية، مباحث الإتصالات، الأمن الوطني، بعض الأصدقاء الضباط والسياسيين والشخصيات العامة، وعدد من وسائل الإعلام الحكومية وغيرها من الجهات المعنية"،،

- تقدم الطاعن ببلاغات رسمية وإفادات ودية إلي جهات وأجهزة رقابية وأمنية ورئاسة الجمهورية، بعضها ربما يكون وصل إلي المسئولين المختصين، وبعضها ربما يكون قد تم حجبه لصالح المستفيدين من حماية الفساد. فضلا عن قيام الطاعن بتمرير العديد من المعلومات والتحليلات الهامة بشأن الفساد والجريمة المنظمة في مجال البيئة، مما ساهم في كشف جانب من الأنشطة والأفعال غير المشروعة في هذا الصدد،،

- قام الطاعن بجهد إعلامي وتوعوي كبير في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وهو الجهد الذي تجلي جزء منه في العشرات من المقالات والتصريحات والحوارات وغيرها من الموادالإعلامية المنشورة في الصحف والمواقع الإخبارية المحلية والعالمية وعلي صفحة الطاعن علي الفيسبوك (مرفق نماذج رمزية من تلك المواد الإعلامية المنشورة من جانب "م. حسام محرم عبد الحميد أحمد")

- كما يمكن الإطلاع علي بعض المواد الإعلامية المنشورة من خلال البحث علي محركات البحث علي الإنترنيت (مثل جوجل) باسم : "مهندس حسام محرم المستشار الأسبق لوزير البيئة"، حيث يمكن تكوين صورة عامة عن الجهد المبذول من جانبنا لكشف بعض أبعاد وصور عصابات الجريمة المنظمة في مجال البيئة منذ الثمانينات، وهو مايمثل أحد دوافع إستهداف الطاعن "المهندس / حسام محرم عبد الحميد أحمد" إستهدافاً شاملاً. مرفق عينة من المواد الإعلامية المنشورة

- من بين المحاضر والبلاغات المحررة من جانب الطاعن (على سبيل المثال لا الحصر) مايلي :
  - محضر بقسم التجمع الأول بتاريخ 5 مارس 2017
  - بلاغات ورقية وإلكترونية إلي هيئة الرقابة الإدارية (إلي جانب الإفادات الودية)
  - بلاغات هامة مقدمة إلي ("البوابة الإلكترونية لمنظومة الشكاوي الحكومية الموحدة التابعة لمجلس الوزراء") وننصح بالرجوع إلي تلك البلاغات الهامة التي تتضمن الكثير من الخيوط المفيدة لتتبع تلك التنظيمات السرية القذرة
  - بلاغات أخري لجهات متعددة
  - إلي جانب المعلومات التي نشرها ومررها الطعن من خلال المقالات والمنشورات علي وسائل التواصل الإجتماعي

- الشواهد تشير إلي أن هذا البلاغ الكيدي (محل هذه المحاكمة التأديبية - والمقدم من جانب / "أحمد أمير عبد المنعم")، يأتي في إطار حرب أشمل وأكبر يتعرض لها "المهندس / حسام محرم عبد الحميد أحمد - المستشار الأسبق لوزير البيئة - ومدير عام التفتيش البيني سابقا بوزارة البيئة" و آخرين من الأبرياء والشرفاء في مجالات مختلفة، حيث يتم إستهدافهم علي عدة محاور أهمها :
  - إستهدافهم في كافة دوائر حياتهم (خارج مقار عملهم) من جانب تشكيلات سرية من المرتزقة، ويمتد الأمر إلي إستهداف بعض أسرهم وذويهم ومناصريهم وحلفائهم والمتعاطفين معهم في بعض الأحيان، بهدف إضعاف الشرفاء وعزلهم تمهيدا لتهميشهم أو القضاء عليهم وإغتيالهم معنويا أو تصفيتهم جسديا بطرق مستترة ناعمة (علي نحو ماحدث مع "م. حسام محرم عبد الحميد أحمد" كما ورد تفصيليا في مواضع مختلفة من المذكرة والتقرير المرفق).

م احسام محرم عبد الحميد احمد